المجلد : 11 / العدد : 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

الكناباست: أزمة نقابة أم أزمة قطاع ؟

CNAPESTE, a trade union crisis or a sectorial crisis ?

ناصري زواوي*

أ.د زمور زين الدين

تاريخ الإرسال: 2019/03/27	تاريخ القبول: 2019/10/22	تاريخ النشر: 2020/20/11

ملخص:

تعتبر النقابة آلية حقيقية في يد العمال يستطيعون من خلالها المساهمة في تحسين حياتهم المهنية و الإجتماعية، كما يستطيعون من خلالها المشاركة في صياغة السياسات الإقتصادية العامة للبلد، إلا أن النقابة في الجزائر و رغم أنها قد ورثت رصيد نضالي كبير من فرنسا الرأسمالية إلا أن ذلك لم يسمح لها من تحقيق أهدافها خاصة في ظل أنها اختارت الإستقلال عن الوصاية السياسية، و هو ما جعلها تبدوا عاجزة عن العمل رغم بعض الإنجازات التي حققتها في ظل البحبوحة المالية، و الكناباست كنقابة مستقلة لم تسلم هي كذلك من عدم الإعتراف بها كشريك إجتماعي فعلي مقابل للسلطة، و هو ما يجعلنا نبحث من خلال هذه الدراسة عن دوافع عدم الإعتراف بها إن كان نتاج أزمة في هذا التنظيم النقابي، أو إن كان نتاج أزمة حقيقية يعرفها قطاع التربية بصفة عامة .

الكلمات المفتاحية: النقابات المستقلة؛ التربية؛ القانون؛ السلطة؛ الهوية.

Summary :

The union is a real means for workers because it allows them to improve their professional and social life and allows them to participate in the formulation of the country's economic policies, although the union in Algeria inherited a great struggle experience from the colonial era, it did not allow it to achieve its objectives because it chose independence from political tutelage, which made it seem weak despite the fulfillment of some demands due to the good financial conditions of the country, The CNAPESTE also suffers from the problem of not being recognized as a social partner, which makes us examine through this study the motives for not recognizing it, if it is due to internal crisis, or if it is due to a real crisis known by the education sector in general.

Keywords : Independent unions; education; law; authority; identity.

*ناصري زواوي، طالب دكتوراه، جامعة وهران 2، علم إجتماع العمل و التنظيم، nasrizouaoui@yahoo.fr

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

مقدمة

نحاول في هذا الفصل أن نتحدث عن نقابة الكناباست من جانب الدعامة القانونية التي تحظى بها لممارسة نشاطاتها و من جانب الدعامة الثقافية التي يستمد منها الأستاذ النقابي سلوكه و تصرفاته، فالحديث عن نوعية و مضمون القوانين التي تحرك هذه النقابة ضروري لأنها تتخذ منها حصنا يحميها من كل العراقيل الداخلية و الخارجية التي يحتمل أن تعيق سيرها، كما أن الحديث عن الخصوصيات الثقافية للعمال المنتمين إل نقابة الكناباست مهم جدا لأنهم استطاعوا في فترة غير بعيدة الوقوف في وجه الحكومة بسلسلة من الإضرابات رغم التهديدات التي طالتهم و مست ببعض الرموز النقابية منهم خاصة على مستوى ولايتي البليدة و بجاية، كما سنتحدث في هذا الفصل عن خصوصيات قطاع التربية في الجزائر لأنه القطاع الذي نشأت و نشطت فيه هذه النقابة.

ربما سيسمح لنا هذا الفصل من التنقيب في الإطار المرجعي لعقل نقابيي الكناباست من خلال مختلف الجزيئات التاريخية التي ساهمت في تشكيل ثقافته الحالية، خاصة ما تعلق منها بعنصر الأرض و الدين و الزمن و مختلف العوامل السياسية و الإقتصادية و الأحداث التاريخية الداخلية و الخارجية التي ساهمت من جهة في تسريع إخراج المجتمعات من ظلمة البداوة إلى نور الحضارة أو ربما من جهة أخرى عملت على إبطاءها، كما سنتمكن في هذا الفصل من التطرق إلى أهم المرجعيات الثقافية التي جعلت المنطق المجتمعاتي يهيمن و يفرض سطوته على المنطق العقلاني الذي يفرض على النسق النقابي مجموعة من القيم التي تستمد أصولها من محاولة المزاوجة بين ما هو حداثي و ما هو تقليدي، كما سنحاول أن نتناول خصوصيات النظام التربوي في الجزائر منذ نشأته في ظل الدولة المستقلة وصولا إلى الحالة التي هو عليها اليوم و التي ربما ساهمت في إنتاج هذه النقابة على شكلها الحالي.

ربما كلها خصوصيات تميز المجتمع الجزائري تجعلنا نطرحها من زاوية علاقة المواطنة بالدولة في ظل اللعبة السياسية الراهنة، و كيف استطاع التنظيم النقابي أن يشكل لنفسه مرجعيته القانونية في ظل تدحرج هوية الفاعلين النقابيين بين ما هو تقليدي و ما هو حداثي، كما سنحاول الوقوف على ثلاثية القانون، الهوية و واقع التربية كفضاء للممارسة النقابية.

- **نشأة الكناباست في الجزائر:**

لم يكن ظهور هذه النقابة في حقل التربية بالأمر السهل نتيجة وقوف الإدارة ضد تأسيسها لقرابة الأربع سنوات، و ذلك من 2003/04/17 يوم تأسيسها إلى غاية 2007/10/07 يوم اعتمادها من طرف الوصاية، و هو ما يعكس لنا تخوف النظام من نشأتها نظرا في اعتقادنا لعدم وجود خيوط كانت تربط

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

بين الأساتذة في تلك الفترة و الدولة، لكن و بعد أن تمكن إطارات نقابة الكناباست من أخذ الإعتماد رسميا من وزارة العمل و الحماية الإجتماعية سنة 2007 أصبح نشاط نقابتهم واضحا يمس فئة أساتذة التعليم الثانوي و التقني عبر الوطن و فقط، بحيث نجد في صفحة الكناباست الرسمية على الآنترنت أن سبب ظهور هذه النقابة هو أزمة الهوية الإجتماعية و المهنية و تدهور مكانة الأستاذ في المجتمع، و بالتالي و بعد صراع مع السلطة للإعتراف بها أصبحت هذه النقابة تهتم بشؤون الأساتذة في الثانوي و الدفاع عنهم لرد الإعتبار إليهم، كما أن النقابة تعترف عبر صفحتها الرسمية في الآنترنت أن الدولة عملت جاهدة مدة أربع سنوات التي سبقت الإعتراف الرسمي على عرقلة نشأة هذه النقابة مستعملة في ذلك كل ما أمكنها من وسائل وصلت لغاية الضغط و التضييق على الرؤوس النقابية و توقيفهم و عزلهم و متابعتهم قضائيا و شن حملات إعلامية ضدهم خوفا من أن تتأسس هذه الأخيرة، و كل ذلك لأن السلطة لم تستطع إحتواء هذه النقابة حين قدمت مزايا لعدد من الممثلين النقابيين[1].

و بعد خمسة سنوات من نشاط النقابة رأت أنه من الأفضل أن تمثل كل الأساتذة عبر مختلف الأطوار "ثانوي، متوسط و ابتدائي" حتى تتمكن من توسيع قواعدها النضالية و تكون آليات الضغط على الوصاية أكبر، فعقدت مؤتمرا وطنيا لها دام ثلاثة أيام من 04 إلى 06 نوفمبر 2012 لتوسيع النقابة وقد كان لها ذلك يوم 26 فيفري 2014 حين استلم منسقها الوطني وصل المطابقة من طرف وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، بحيث تحول اسمها إلى "المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس ثلاثي الأطوار لقطاع التربية CNAPESTE"[2]، بحيث نرى أنه سنة قبل ظهور هذه النقابة أي في أكتوبر 2013 كانت قد ظهرت النقابة الوطنية لأساتذة التعليم الابتدائيSNAPEP و التي كان شعارها "سندافع عن أنفسنا لا نحتاج لوصاية من أحد فقد بلغنا سن الرشد"[3]، بحيث كان هذا الشعار ردة فعل ضد محاولة الكناباست للتوسع عبر مختلف الأطوار بحيث أن الدولة قامت بإنشاء نقابة في وسط سلك أساتذة التعليم الإبتدائي لضرب التوسع الذي كانت تطمح إليه نقابة الكناباست، إذ كيف يعقل أن الكناباست تقدمت بطلب التوسعة سنة 2012 و مباشرة بعدها أي في سنة 2013 ظهرت نقابة خاصة بأساتذة التعليم الإبتدائي، ثم بعد أن تأسست هذه النقابة استطاعت نقابة الكناباست من استلام الموافقة على التوسعة من وزارة العمل سنة 2014 ؟

[1] - المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية: http://www.cnapeste.dz/ ، أطلع عليه بتاريخ 21 جانفي 2019.

[2] - نفس المرجع.

[3] - النقابة الوطنية لأساتذة التعليم الإبتدائي، http://snapepdz.blogspot.com/2014/01/snapep_10.html، أطلع عليه بتاريخ 28 جانفي 2019.

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

و قد جاءت مواد القانون الأساسي لهذه النقابة و التي عددها 89 مادة مقسمة على أربعة أبواب واضحة حتى تلزم المنخرطين النقابيين بها، فهي تهدف إلى أن يركز المناضل النقابي على مهمته النقابية و بعيدا عن أي مجال آخر حتى تبقى أهدافه في خدمة النضال النقابي، و سنحاول تحليلها حسب ما هي مرتبة:

- الباب الأول "التعريف، المقر و الأهداف": اهتم بمختلف الأمور المتعلقة بالتسمية و المقر و أهداف التنظيم السابقة الذكر، مما سمح للكناباست من أن تصبح نقابة وطنية مفتوحة لكل أسلاك التدريس في قطاع التربية الوطنية للأطوار الثلاث الإبتدائي، المتوسط و الثانوي عبر كامل تراب الجمهورية، شعارها "نضال، مدرسة، مواطنة"، و هي نقابة وطنية مستقلة عن وصاية الأحزاب، النقابات و أرباب العمل، و مقر هذه النقابة موجود حاليا بالعاصمة، و من بين أهدافها[4]:
  - الدفاع عن المصالح المادية المهنية والاجتماعية لكل أسلاك التدريس في التربية الوطنية.
  - تحسين الوسائل و الظروف البيداغوجية.
  - المساهمة في تحسين ظروف الحياة و ظروف العمل.
  - ترقية التكوين النقابي و نشر ثقافة قانونية.
  - المساهمة في بناء مدرسة عمومية ذات نوعية.
  - نشر ثقافة المواطنة في المحيط التربوي.
- الباب الثاني "العضوية، حقوق و واجبات المنخرط": استطاعت النقابة من خلال هذا الباب أن توضح حقوق و واجبات كل المنخرطين، بحيث ألزمت المادة 13 من قانونها الأساسي كل منخرط نقابي بفقدانه لصفته في النقابة إذا ما تولى مسؤوليات إدارية إذا خرج عن سلك التدريس، أو مسؤوليات سياسية إذا كان منتدبا في حزب أو كان عضوا في مجلس منتخب، لأنها تلتزم بالعمل بعيدا عن أي ممارسة سياسية مباشرة إذا قارناها مثلا بالإتحادية الوطنية لعمال التربية FNTE التابعة للإتحاد العام للعمال الجزائريين و التي يشغل أمينها العام الحالي في منصب نائب برلماني عن كتلة التجمع الوطني الديمقراطي RND.
- الباب الثالث "الهيئات، الهياكل و الصلاحيات": بحيث جاءت المواد الموجودة في هذا الباب لتبين كيفية إتخاذ القرارات عن طريق هيئاتها المتمثلة في الجمعية العامة للفرع، المجلس الولائي، ال جلس

[4] - القانون الأساسي لنقابة الكناباست: المادة 08 منه.

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

الوطني و المؤتمر الوطني، ثم بينت كيفية تشكل الهياكل "مكتب الفرع للمؤسسة، المكتب الولائي و المكتب الوطني"، ثم كيفية استدعاء الأعضاء و اكتمال النصاب لأشغال المداولة، كما بينت المادة 23 بأن الفرع النقابي هو البنية القاعدية للنقابة و الذي يهتم حسب المادة 31 بضمان التكوين النقابي لجميع المنخرطين، كما يهتم بتمثيل المنخرطين أمام إدارة المؤسسة و خارجها و إعلام المنسق الولائي بأي مشاكل موجودة على مستوى مؤسسة نشاطاته، كما يهتم بإعلام كل المنخرطين بأي قرارات فوقية كما يقوم بإعداد برنامج عمله التي تصادق عليها الجمعية العامة، كما أنه تحددت مهام المكتب الولائي للنقابة في القدرة على الإتصال بالسلطات العمومية الموجودة في ولاية النشاط قصد الوساطة أو المفاوضات بشأن نزاعات العمل الموجودة، كما حدد القانون الأساسي لنقابة الكناباست دور المجلس الولائي و مكانته في حياتها النقابية إذ اعتبرته أعلى هيئة مداولة على مستوى الولاية و له القدرة على متابعة نشاطات المكتب الولائي و يستطيع أن يقوم بتجميد نشاط أي عضو من المكتب الولائي، كما يستطيع أن ينشئ لجان تنظيمية و لجان عمل و يصادق على التقرير المالي السنوي.

أما المكتب الوطني فيعتبر الهيكل الوطني التنفيذي للنقابة، و هو يتكون من 12 أمينا وطنيا + الأمين العام الوطني "المنسق الوطني" تم انتخابهم عن طريق المؤتمر الوطني، بحيث يشرف المكتب الوطني على متابعة نشاطات المكاتب الولائية و تنصيبها و يقوم بتمثيل النقابة على المستويين الوطني و الدولي كما يعمل على إنشاء اللوائح التنظيمية و تعديل القانون الداخلي للنقابة، بحيث يستطيع المكتب الوطني أن يجتمع في كل شهر مرة واحدة أو حسب الظروف لأكثر من مرة، أما المجلس الوطني فهو هيئة أعلى من المكتب الوطني بحيث تسمح له هذه المكانة من متابعة نشاطات المكتب الوطني و هو الذي يصادق على التقرير المالي و الأدبي للنقابة، و له مهمة إصدار المذكرات التنظيمية و هو الذي يحضر و يعدل نظام النقابة الداخلي، و هو الذي يحدد المواقف من الشركاء على ضوء مواقفهم من برنامج النقابة[5]، بينما يشكل المؤتمر الوطني حسب المادة 61 بأنه الهيئة الوطنية العليا للمداولة بحيث هو الذي يعمل على صياغة القانون الأساسي للنقابة و يحرص على استقلالية النقابة و حريتها، و هو الذي يقوم بانتخاب أعضاء المجلس الوطني و هو الذي يصنع السياسة العامة للنقابة و يعمل على أن تكون محل احترام من الجميع، كما ينشئ المجلس الوطني لجنة الطعن الوطنية.

الباب الرابع "المدة، التأديب، المالية": فتناولت فيه المواد المتبقية من القانون الأساسي للنقابة كل الأمور التنظيمية المتعلقة بعهدة الهيئة المنتخبة و التي تقدر بأربعة سنوات و كيفية و طريقة انتخاب

[5] - القانون الأساسي لنقابة الكناباست: المادة 58 منه.

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

الأعضاء الجدد و الأعضاء المكلفين بلجنة الإنضباط و إنشاء لجنة الطعن التي لها صلاحية إعادة النظر في القرارات الإنضباطية الولائية أو الوطنية مادامت المادة 77 قد بينت بأن حق الدفاع مضمون لكل منخرطا، أما المواد الثمانية الأخيرة (79-85) فقد تحدثت على مصادر تمويل النقابة، بينما القوانين الأربعة الأخيرة فعالجت مسألة حل النقابة أو إلغاء أو تعديل أي مادة من هذه المواد 89 التي تمثل قانون نقابة الكناباست الذي تم المصادقة عليه في مؤتمرها الوطني الثالث المنعقد يوم 21 ديسمبر 2017 بزرالدة.

فالقوانين التي تتضمنها نقابة الكناباست خلقت لها شروطا تسمح لها بالدخول في عالم النضال المطلبي و التحدي الفوقي، قوانين سمحت لها من الإنبثاق من رحم مؤسسات التعليم الثانوي و التوسع عبر المؤسسات الأخرى، تلك المؤسسات التي تشكل فيها المرأة عنصرا هاما في سلك التدريس تجعل غيابها عن الحركات الإحتجاجية التي تستمد منها النقابة قوتها و مكانتها أمرا لا يقدم خدمة للنقابة، و حتى هذا الغياب إن لم يكن على المستوى القاعدي فهو ظاهر على المستوى القيادي، غياب ربما بسبب توجه المرأة نحو عقلانيتها المحدودة بمحدودية المجتمع الذي تنتمي إليه لكنه سيضاف إلى مشاكل أخرى تعاني منها النقابة تتعلق بهوية هذا الشعب و عمقه التاريخي و منها توظيفه للدين، و التي ستجعل مصير النقابة رهين الخصوصيات الثقافية للقواعد النضالية كما تدعي بعض الأطروحات النظرية ذلك حين قامت بتفسير تطور الثقافة حسب طبيعة المجتمعات، و من بينها[6]:

- النظرية التاريخانية Historicité "الفرنسية" و التي تعتبر أن لكل مجتمع خصوصيات تجعله يختار المستقبل الذي يناسب قدراته.
- النظرية الثقافوية Culturalisme "البريطانية" التي تعتبر أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة به.
- النظرية التطورية Evolutionnisme "الأمريكية" و التي ترى بأن الثقافات تتطور بشكل واحد و متشابه.

كل نظرية لها خصوصيات تسمح لنا من أن تتناول مفهوم الثقافة من الزاوية التي لا تستطيع أن تمتد إليها نظرية غيرها، و ربما سنعالج مفهوم الثقافة النقابية في بلدنا من منظور النظرية التاريخانية حتى نستطيع من خلالها أن نعالج واقع تقسيم المجتمع إلى قسمين أحدهما تقليدي في طريق الاندثار و مهيمن عليه من طرف القسم الثاني الذي هو عصري و حداثي و الذي هو دوما في حالة صراع معه.

[6] - بشير محمد، إشكالية الإنتقال الثقافي من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي في الجزائر، مذكرة دكتوراه في الثقافة الشعبية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية، جامعة تلمسان، 1999-2000، ص.ص 03-04.

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

- **الإطار المرجعي لثقافة الأستاذ في الجزائر:**

حين نتحدث عن الثقافة التي يستمد منها الأستاذ مكانته في المؤسسة فإننا سنتحدث عنها من زاوية النظرية التاريخانية التي تعتبر أن لكل مجتمع خصوصياته التي تدفعه لإختيار المستقبل الذي يتناسب معه، لأنه إذا أردنا تناولها من باب المادية التاريخية و علاقتها بالوعي الإجتماعي فذلك سيدعونا للوقوف على دراسة الفرد كفاعل، و الفاعل هنا هو ابن زمانه و مجتمعه و طبقته، فيتحدد جوهر الشخصية ويتضح تمام الوضوح بالمجتمع الذي تعيش فيه، وكل تشكيلة اجتماعية تضع قضية العلاقة بين المجتمع والشخصية على نحو مختلف وتحلها وفق نمط معين[7]، فثقافة الفرد أو الجماعة أو المؤسسة أو ثقافة المجتمع في حد ذاته هي وليدة تراكمات لعدة تجارب و خبرات و محطات تاريخية ساهمت في تشكيل الوعي السائد اليوم في مجتمعنا، و لعل أبرز هذه المحطات هي الفترة الإستعمارية لما لها من تأثير مباشر على هوية الشعب الجزائري، لأن فرنسا كدولة مستعمرة تختلف نوعا ما عن باقي الدول الرأسمالية المستعمرة في أنها تعمل على سلخ الشعوب المستعمرة من هويتها، و لعل أبرز حديث عن هذه الوضعية هو حديث فرانس فانون Frantz Fanon حين تعامل بموضوعية مع قضية اللغة الفرنسية على أساس أنها أداة ثقافية أساسية ترتكز عليها فرنسا في هيمنتها على الدول المستعمرة، و بأنها آلية رئيسة يتم من خلالها ضخ الحضارة الأوروبية إلى وعي الشعوب المستعمرة و هو ما يؤدي إلى نزع إنسانيتها[8]، و لعل نتائج ذلك لا تزال تلقي بضلالها على الممارسات اليومية لفئات الشعب الجزائري سواء على مستوى الخطاب الرسمي أو الأكاديمي بل و للأسف داخل مؤسسة العمل الواحدة و حتى في البيت و الشارع، لأنه حسب هذا المنظور أصبح من يمتلك اللسان الفرنسي و كأنه حاز آليا على المكانة و الرفعة التي تجعله في مصاف المثقف، بحيث ساهمت هذه النظرة لوحدها في تفكيك البنى الإجتماعية التقليدية للمجتمع.

فإذا تعاملنا مع الوجود الفرنسي فوق أرض الجزائر و علاقته بحالة الجزائر اليوم من خلال 130 سنة استعمار و سلب و تحطيم و تفكيك لمقومات هذا الشعب فسنجد أنفسنا أمام واقع ما أفرزته تلك الحالة على كل الأصعدة خاصة الفكرية منها، فجزائر اليوم أصبحت تتنازعها عدة تيارات فكرية تحاول أن تتحكم في المشهد العام للبلد، فالمجتمع الجزائري يشتغل وفق خصوصيات دينية و مجتمعية تجعل الفرد يسير على نمط معين من الثقافة التي يعتبرها جزءا من تاريخه و هويته، و العمل النقابي حين يمتزج

[7] - أحمد الأصغر و آخرون، علم اجتماع التنظيم و مشكلات العمل، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم علم الإجتماع، 2002-2003، ص87.

[8] - جون سكوت، خمسون عالما اجتماعيا أساسيا، ط1، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، بيروت، 2009، ص 280.

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

بالثقافة السائدة في المجتمع فإنه و بلا شك سيتأثر بها بل و يستمد قوته منها، إذن فالحديث عن الإطار المرجعي لثقافة الأستاذ ستقودنا إلى الفترة التي عرفت فيها الحركة الشعبية عدة تيارات وطنية تقودها، بدءا من الحراك الديني الذي كانت تقوده جمعية العلماء المسلمين قصد الحفاظ على الموروث الثقافي للشعب الجزائري، بحيث أشار مصطفى الأشرف في كتابه "الجزائر الأمة و المجتمع " إلى قضية هامة جدا و هي أن المؤرخين لتاريخ الجزائر يرون أن الشعور الديني -أو التعصب الإسلامي حسب زعمهم- هو وحده الذي جعل الشعب الجزائري يلتف للدفاع عن قضية تعتبر روحية أكثر مما تعتبر قومية[9]، و رغم تحفظاتنا في مسألة أن الدين كان وحده محركا للشعب الجزائري في كفاحه ضد فرنسا إلا أن الحقيقة أنه كان يعتبر بأنه قادر على تحريك غالبية الشعب الجزائري نحو القضايا التي تمس بالوطن قبل الإستقلال و حتى بعده حين انصهر غالبية الشعب الجزائري في المشروع السياسي الإسلامي للفيس لتغيير الواجهة السياسية في البلد، ثم يأتي بعده الحراك الذي كان ينادي إليه الحداثيون الجزائريون المتشبعون بالثقافة الفرنسية الذين كانوا يرون بأن الثقافة الغربية تمثل مخرجا من دائرة التخلف التي عانى منها الشعب الجزائري طويلا، و قد لاقت هذه الحركة تأييدا من فئات وطنية كانت تنعم بظروف حياة حضرية و تتلقى تعليما في المدارس الفرنسية، ثم يأتي حراك آخر و هام جدا نظرا لأن زعماءه يمثلون أبناء القبائل الكبرى "الأمازيغ" الذين يعتبرون بأن شمال إفريقيا تم تعريبها بقوة الحديد و النار، و أنه لا بد من إعادة تشكيل الهوية الأمازيغية بكل أبعادها التاريخية، و هو ما عرف في سنة 1949 بأزمة البربر "la crise berbère" التي كان لفرنسا دورا كبيرا فيها.

فتلك الحركات التي كانت لا تزال فتية في الفترة الإستعمارية أصبحت أكثر نضجا و قوة بعد الإستقلال، مما جعلها تنتقل إلى مرحلة تعزيز فكرة الإنتماء الهوياتي لأن الهوية أصبحت تشكل بالنسبة لها ضميرها الجمعي بل تجاوزت ذلك حين ارتبطت بالإنتماء "الأرض" و بالمواطنة، بحيث ساهمت هذه الوضعية لوحدها في أن تصبح الهوية محركا للتحرر و موقظا لوعي الشعوب و عامل وحدة لدى جماعات و عنصر تمايز و تناحر عند أخرى[10]، و بالتالي فحين أصبح الغرب يحاول أن يتجاوز كل تلك الثقافات ليؤسس لنفسه ثقافة واحدة و هوية واحدة رغم الإختلاف الواضح في اللسان و في الأرض إلا أننا نحن العرب أصبحت تحركنا النعرات من كل جهة، نعرات كان سببها الرئيس التخلف و إنعدام أي مشروع

[9] - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة و المجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص47.

[10] - سليمة فيلالي، بنية الهوية الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص16.

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

ثقافي و مجتمعي واضح المعالم يكون قادرا على توحيد أبناء المجتمع في بوتقة واحدة، فهم تجاوزوا التاريخ لأنه تتوفر لهم الآليات التي تمكنهم من عيش الحاضر لبناء المستقبل، في مقابل إنعدام تلك الآليات في أوطاننا مما جعلنا لا نتطلع لمستقبلنا بقدر ما أصبح الحنين إلى الماضي la nostalgie يحدد تصرفاتنا، فأصبحنا عرضة للغزو الفكري و الثقافي الذي لم يساعدنا على النهوض بقدر ما ساهم في زيادة رقعة تخلفنا و انحطاطنا، لأننا أصبحنا نستورد النماذج من الغرب و تجاوزنا ذلك كله حين أصبحت مدارسنا و جامعاتنا عرضة لبعض الإصلاحات التي لا تمت بواقعنا بصلة.

فالمواطن الجزائري على الأقل الحالي الذي هو نتاج مدرسة ما بعد الإستقلال و الذي أصبح يعيش في ظل هذه الحركية و يرى بعينيه انعدام أي مشروع تنموي من شأنه أن يخرجه من دائرة الغلبة، و الذي أصبح يحمل بعضه فشل الدولة الريعية مستعملا مصطلحات عامية كـ" شعب هنا" أو " شعب عيان" ، "شعب ما يتحركش".. فسوسيولوجيا هذه المصطلحات لوحدها كافية في أن تبين حجم الهوة الموجودة بين فئات الشعب المختلفة، فالتقسيم العمودي الذي فرق بين السلطة و الشعب قد انتقل بدوره إلى تقسيم أفقي بين فئات الشعب مغذيا كل فئة لها نفس الخصوصيات و متجانسة فيما بينها بقيم لا تخدم الوحدة لا داخل المجتمع و لا داخل الحي و لا داخل مؤسسة العمل، و الأستاذ كمواطن يستمد قيمه من المجتمع يتأثر به و يؤثر فيه هو أيضا عرضة لإستقبال هذه القيم ليعيد إنتاجها لكن بطريقة يغلب عليها منطقه العلمي الذي سيجعلها محل قبول من التلاميذ و من عامة الناس.

إن التاريخ هو من أنتج لنا الهوية على شكلها الحالي و الهوية لن تستطيع أن تكون محل اجماع إن لم يكن له ارتباط بالتاريخ، لأن التاريخ يستطيع أن يتجاوز الدين في إشباعه للأبعاد الهوياتية التي يحتاج إليها الفرد، و تاريخ الجزائر ارتبط بإستعمار المماليك و الدول العظمى له و التي لم تساهم في وحدة أبناء شمال إفريقيا بقدر ما كانت تبحث على تفكيك الروابط التي جمعتهم من خلال إستثمارها في مكوناتهم المختلفة "أمازيغ و عرب" لإضعاف وحدتهم و تقسيمها، لكن ذلك و بقدر ما كان ضارا إلا أنه سمح لسكان هذه المنطقة مقارنة بمناطق أخرى من العالم العربي من التعرف على مختلف الثقافات، و بالتالي و بعيدا عن الموروث الثقافي المادي المنتشر فوق أرض الجزائر و الذي يعكس حياة حضارات سابقة تعاقبت على هذا البلد منذ مئات القرون التي مضت إلا أن هناك أيضا موروث ثقافي غير مادي يتمثل في العادات و التقاليد التي تستمد شرعيتها إما من البعد الأمازيغي لساكنة هذه المنطقة أو من الإسلام الذي انتشر فوق هذه الأرض مثلما انتشر في الأندلس و ترك للمسلمين أسلوب حياة يتبعونه، أو من خلال التأثر بالحضارة

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

الغربية و ما تحمله من قيم التفتح و التحرر البعيدين عن الرقابة الدينية، خاصة و أننا لا زلنا حديثي عهد بالإستعمار الفرنسي الذي بقي لأكثر من قرن في المنطقة تاركا لنفسه عدة دعاة له.

إذن و من خلال هذه الثنائيات الضدية "أمازيغ- عرب، إسلام- علمانية، حضر- بدو" يبني الأستاذ الجزائري فلسفته مثل باقي المواطنين، فتجده إما مدافعا عن الدين أو العروبة أو الأمازيغية أو التحرر، و حتى و إن استطاع أن يجمع بين البعدين الأمازيغي و العربي فلن يوفق للجمع بين متغير الدين و التحرر، فعلى مستوى الدين فقد استطاع هذا الأخير و لفترة من الزمن الماضي أن يمحوا كل صراع ثقافي و يؤسس لمجتمع يتساوى فيه كل الأفراد، لكن فترة ما تسمى بالصحوة الدينية أواخر الثمانينات من القرن الماضي أضافت لشخصية الجزائري بعض المظاهر و السلوكيات التي لا علاقة لها بهويته الدينية السابقة، فأنتجت لنا هذا الوضعية الرجل المتدين المتعصب للنموذج السعودي و المدافع عن سياسته بدل أن تنتج لنا المسلم العصري مثل ذاك الذي ظهر في ماليزيا و إندونيسيا، و قد استطاع هذا المواطن المتدين أن يكون فاعلا في قطاع التربية مثلما استطاع العلماني المتحرر أيضا من أخذ مكانته في وسط هذا القطاع، و هو الأمر الذي سيجعل مسألة الهوية تختلف بين هؤلاء الفاعلين، خاصة و أن الدين الإسلامي أو الإسلام الشعبي كما يسميه البعض قد استطاع في فترة مضت من أن يكون دين الجميع لأنه شكل دين انفتاح جعل مختلف الجزائريين يقفون في صف واحد في إطار المذهب المالكي، لكن بعد أن ظهر مذهب ثاني أكثر صرامة مع كل مسائل الحياة أصبح ينظر للإسلام على أنه دين التشدد، مما ساهم في خلق فئتين متدينتين متناطحتين عقائديا فيما بينهما موجودتان حتى على مستوى المؤسسات التربوية.

إذن فمسألة الهوية في الجزائر تجعل الأستاذ كغيره من بني هذا المجتمع محافظا على القيم التي يراها تدعم وجوده و استمراريته، هذه القيم التي كانت في الماضي القريب تدعم كل أشكال الروابط الإجتماعية للشعب الجزائري أصبحت الآن أقل فعالية و تأثيرا لأنها انحصرت و بقوة على مستوى الفئات التي تتشارك نفس القيم و المعتقدات، و بما أن هذا الإختلاف الهوياتي الموجود على مستوى قطاع التربية لا يشكل طموحا سياسيا في حد ذاته أو لا يشكل على الأقل تهديدا للسلطة، فنعتقد بأنها - أي السلطة- ستعمل على تذويبه حتى لا تبقى للأستاذ (النقابة) أي دور على المستوى الفوقي بقدر ما يكون دوره الجري وراء إشباع حاجياته المادية، و هو الأمر الذي فهمته جميع أطياف المجتمع المختلفة التي وجدت نفسها أمام واقع الحفاظ على الذات و في نفس الوقت مسايرة التغيرات التي أحدثتها العولمة بآلياتها الجذابة، و انطلاقا من ثنائية "بدو-حضر" لا ننسى أن النمو الحضري في بلدنا لا يعتبر طبيعيا لأن المدن الجزائرية شهدت نموا حضريا على حساب عملية التحضر، و التي هي في الصميم عملية اقتصادية و اجتماعية و

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

ثقافية، و من ثم فقد وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة للتكدس السكاني في المدن نتيجة النزوح الكثيف و ليس أمام عملية التحضر[11]، و من هنا علينا أن لا تستثني دور المرأة "الأستاذة" في النقابة بما تحمله من قيم موروثة و مستمدة من واقعها المعاش و التي ستجعلها بين خيار الحفاظ على موروثها الثقافي التقليدي داخل مؤسسة عملها فتختار بذلك سطحية الإنتماء النقابي و يكون دورها غير فعال في الحراك النقابي، أو تختار أن تتماشى مع ما يتطلبه الحاضر من حداثة فتقف مثلها مثل الرجل أمام مختلف الهزات التي تعترضهم في عالم النضال النقابي، و بالتالي فالهوية بما تحمله من قيم و تصورات و موروث ثقافي ستصبح على المحك حين يتعلق الأمر بتواصلها مع الحاضر و تصبح مقيدة فكريا غير قادرة على مسايرة الآخر، فشبكة العلاقات الإجتماعية و المهنية لن تكون ذات فعالية حين تكون إحدى خيوطها ممزقة بسبب تأثرها المستمر ببعض العادات و التقاليد و السلوكيات التي لا تنفع بأصحابها بقدر ما تضر بهم.

لقد لا حظنا مثلا بأن التنشئة الإجتماعية تلعب دورا كبيرا و مهما في إعداد الأفراد بحيث تمدهم بالثقافة السائدة على مستوى بيئة الإنتماء، لهذا يقال بأن الفرد إبن بيئته، و البيئة تختلف في الرقعة الجغرافية الواحدة (و هنا نقصد الولاية) بين حضرية و شبه حضرية و ريفية، بحيث نجد أن كل فرد "أستاذ" يتمتع بخصوصيات البيئة التي ينتمي إليها على الأقل على مستوى الإعتقاد إن لم تكن على مستوى الممارسة التي أعياها التمظهر الإجتماعي خاصة لدى فئة النساء، و بالتالي ستكون وسائل التنشئة الإجتماعية أمام امتحان مدى صدقها و ثباتها حين يجد الأستاذ نفسه أمام وضعية التوفيق بين قيمه و القيم التي تدعوا إليها النقابة، فالمجتمع الغربي نجحت فيه النقابة لأنه مجتمع يغلب عليه الطابع الفرداني "سيادة الذات" في مختلف العلاقات الإجتماعية عكس مجتمعاتنا التي تتميز فيها هذه العلاقات بطابع التشاركية "سلطة المجتمع"، و بالتالي فسلطة المجتمع هي بدورها وسيلة تساهم في تشكيل الهوية المحلية للفاعلين الإجتماعيين "الأساتذة" بحيث تحدد سلوكاتهم و تضبطها، أو ربما تجعل بعضهم يعيش حالة من الإغتراب "غربة الذات" حين لا يستطيع أن يصنع لذاته نموذجا يتجاوز فيه إشكالية التوفيق بين قيم الأصالة و متطلبات المعاصرة لسبب واحد و هو لأنه يعيش من أجل الغير، و هنا نقصد المجتمع بثقافته المسيطرة التي تخضع كل فرد من أفراده لعملية تربية و تثقيف هدفها الحفاظ على النظام القائم و تأمين استمراره على الشكل الذي هو فيه[12].

[11] - محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص88.

[12] - أحمد عبد الحليم عطية، نقد المجتمع الأبوي- قراءة في أعمال هشام شرابي، ط1،الإتحاد العربي للجمعيات الفلسفية، القاهرة، 2003، ص261.

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

إذن، فإشكالية الهوية في وطننا ستتفاوت من ولاية لأخرى حسب خصوصيات كل منطقة و بسبب عدد الساكنة، عدد الجامعات، نوعية النشاط الإقتصادي و حجمه، الأثر الثقافي الذي خلفه المستعمر في تلك المنطقة... إلخ، و ولاية سعيدة لا تختلف عن بعض الولايات في كونها لا تزال تغلب عليها الثقافة التقليدية التي تطبع جل الممارسات سواء كان ذلك على مستوى العائلة أو على مستوى مؤسسات العمل، هذه الثقافة المستمدة من تاريخ المنطقة التي لا تزال تحتكم لمنطق العروشية التي و إن كان توظيفها يبدوا ضئيلا إذا قارناه بولايات الجنوب إلا أنها موجودة و تظهر في مناسبات عديدة كالزواج و فترات النضال السياسي في الإنتخابات البلدية، الولائية و الوطنية، و عليه فثقافة نقابي الكناباست على مستوى ولاية سعيدة ستكون مستمدة من مكونات بيئته الإجتماعية المختلفة التي لا يزال يغلب عليها الطابع التقليدي، و التي ستجعل نقابة الكناباست أمام واقع إما التأثير في تلك الثقافة أو التأثر بها.

- **خصوصيات النظام التربوي في الجزائر:**

تعمل كل المجتمعات على إيجاد الوسائل و الأدوات التي تمكنها من التحكم في العنصر البشري الموجود بداخلها، و من بين هذه الأدوات نجد التعليم كآلية تساهم في زيادة رفع نسبة الوعي الإجتماعي للأفراد حتى يندمجوا في المشروع التنموي للبلد، و لكل مجتمع فلسفة تعليمية تندرج ضمن السياسات العامة للمنظومة التربوية، و حين نتحدث عن التعليم في الجزائر فإننا سنتحدث عنه من خلال ربطه بالفترة الكولونيالية ثم استقلاله عنها في محاولة للبحث عن نموذج خاص به في جزائر ما بعد الإستقلال، لأن الإستعمار الفرنسي قد ركز من العشرينات من القرن الماضي على تكوين إنسان متشبع بالثقافة الغربية و مجرد من كل عناصر الشخصية الوطنية[13]، و بالتالي لم تساهم الفترة الإستعمارية إلا في إنتاج صراع إيديولوجي بين المعربين و المفرنسين و الذي انعكس على مستوى كل المؤسسات و القطاعات في بداية الإستقلال، فاتهم المعربون على أنهم محافظون و رجعيون في أفكارهم و أفعالهم في حين أتهم الفرانكفونيون بالعمالة و الشيوعية و الإغتراب عن الثقافة الوطنية[14]، لكن رغم ذلك كان هؤلاء هم الأكثر حظا في تسيير البلاد نظرا للتعليم الذي تلقوه من المدرسة الفرنسية.

لم يكن الأمر سهلا في البداية لتقبل العائلات الجزائرية إدخال أبناءهم في المدرسة الفرنسية لأنها لم تكن تهدف لإنتاج مواطنين على النموذج الإسلامي بقدر ما كانت تعمل على إنتاج مواطنين متشبعين بالقيم

[13] - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص210.

[14] - سليمان الرياشي و آخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص447.

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

الغربية، لكن بعد أن أصبحت ضرورة أمام الجزائريين للحصول على الشهادات و المستوى التعليمي التحق أبناء بعض العائلات الجزائرية التي ساعدتها الظروف الجغرافية بمقاعد الدراسة لينهلوا العلم من النظام التربوي الفرنسي الذي أخذ على عاتقه فيما بعد تأسيس نظام تعليمي عربي- فرنسي إسلامي على مستوى التعليم الإبتدائي في إطار"Les Medersas"، و نتيجة الثقافة الفرنسية التي اكتسبها هؤلاء الجزائريين "النخبة" فيما بعد تمكنوا من تدويل القضية الوطنية على مستوى عالمي، و لا ننسى دور جمعية العلماء المسلمين الكبير في تعليم الشعب الجزائري خاصة حين قامت بتأسيس و تكوين جمعيات و نوادي ثقافية إلى جانب إنشاء مدارس عربية إسلامية كمدرسة الحديث بولاية تلمسان و مدرسة الراشيدية بشرشال و مدرسة التربية والتعليم في قسنطينة، و التي كانت فضاء يمتص جميع أطفال الجزائريين بمن فيهم الذين يدرسون في المدارس الفرنسية لتلقينهم قيم مجتمعهم الأصيلة و تلقينهم المبادئ التي تحفظ لهم وطنيتهم مثل الدين و اللغة، بحيث شكلت هذه المؤسسات خلايا لمقاومة الغزو الفكري الغربي للعقل المسلم محافظة بذلك على الهوية الجزائرية التي عانت من محاولات تفكيك لعناصرها، و قد مثل خريجو هذه المدارس أرضية خصبة للنضال في إطار الحركة الوطنية، كما حاولوا بعد الإستقلال وضع سياسة تعليمية تهدف لبناء المجتمع الجزائري المنهك ثقافيا و فكريا طيلة فترة الإستعمار، فكان الاتفاق "السياسي" على صياغة تنظيم تربوي جديد يأخذ في الحسبان قضية الحفاظ على هوية الدولة الجزائرية المستقلة خاصة من ناحيتي العربية كلغة رسمية و الإسلام كدين للدولة.

إن محاولة تتبع مسار و تاريخ النظام التعليمي في الجزائري يقودنا أكثر إلى التركة التي خلفها الإستعمار الفرنسي و التي تحتم على النظام التعليمي الوطني إزالتها، و التي تميزت بـ[15]:

- أمية كبيرة قدرت نسبتها بـ 80 %، و العشرون بالمائة المتبقية كانت نتاج المدرسة الفرنسية.
- إسلام مشوه غلبت عليه الخرافة و الدروشة.
- تقاليد لا علاقة لها بالهوية الجزائرية.
- لغة وطنية مطاردة و ممقوتة رغم قدرتها على الإبداع.

و هو ما جعل التعجيل لبناء جبهة اجتماعية قوية من أولوية العمل الحكومي بحيث شهدت تلك الفترة تجنيد عدة آلاف من المرشدين moniteurs يساعدهم في أعمالهم معاونون أجانب، و مع مرور

[15] - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب،دمشق، 1999،ص211.

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

السنين جاء 11 ألف معلم لتقديم مساعدتهم[16]، غالبيتهم قدموا من دول عربية كسوريا و فلسطين و العراق و مصر.. لتقديم دعمهم من أجل القضاء على الأمية و تطوير الجزائر بتطوير طرق التعليم وفق مجريات و مقتضيات العصر، فأسست بذلك مدارس و ثانويات و معاهد و جامعات لهذا الغرض كما أسست وزارةً تهتم بشؤون التعليم و التربية الوطنية، فالمدرسة الموروثة عن فرنسا على الدولة الجزائرية العمل على إزالتها وفق ما تقتضيه متطلبات المرحلة الجديدة من عمر الدولة الجزائرية المستقلة، لكن الأمر لم يكن أبدا سهلا نظرا للمشهد السياسي و الثقافي العام الذي ميز الفترة المباشرة للإستقلال، و بدون أن نتناول الخلفيات الفكرية و السياسية التي كانت تبحث عن الإستثمار في المدرسة كأداة لصناعة الأجيال القادمة خاصة فيما تعلق ببعدها الهوياتي، إلا أن ما حدث فعلا هو جزأرة قطاع التربية وفق أهداف لم تكن بعيدة الأمد نظرا لأنه ظهرت عدة إصلاحات فيما بعد انتهت بمحاولة وضع المدرسة في مكانها الطبيعي الذي يأخذ في الحسبان الطابع الهوياتي للمجتمع الجزائري.

إن الوطن العربي بأكمله يعتبر خزانا للموارد الطبيعية لكن قد تكون هذه الموارد بدون فعالية حين يقل الإستثمار الأمثل في العنصر البشري، ذلك بسبب سياسات هذه الدول التي بالغت في استيراد كل شيء حتى أصبحت تستورد نماذج تربوية غربية لا علاقة لها بواقع شعوبها، و هو ربما ما يجعل التساؤل من البداية حول نوع المدرسة التي نبحث عنها؟ تلك المدرسة التي تأخذ في الحسبان مشكلة الهوية و اللغة و الإنتماء الثقافي و علاقتهم بالتطور الذي تشهده مختلف دول العالم، رغم أن دول العالم المتطورة استطاعت أن تتجاوز تلك الإختلافات ففي بريطانيا مثلا هناك مقدار كبير من التنوع العرقي و الديني و الإقليمي و مع ذلك يستمر المجتمع البريطاني بالعمل دون أي إشارة على وجود تفكك وشيك[17]، فلمجتمعاتنا العربية خصوصيات تجعل مختلف الإصلاحات ناقصة لأنها لا تراعي خدمة المجتمع بقدر ما تخدم جهات معينة، فالإصلاحات التي عرفها قطاع التربية و التي تمت فقط على المستوى الإبستمولوجي و المعرفي ليست قادرة على صياغة مشروع تعليمي تربوي في الجزائر لأن المشكلة كبيرة جعلت الإنتقادات أكبر في هذا المجال، فالمدرسة التي لا تستطيع أن تتكيف مع بيئتها الخارجية حتما ستعجز عن الإستمرار لأطول فترة ممكنة خاصة إذا كانت قد وضعت قطيعة مع تلك البيئة، و هو ما حدث فعلا في الجزائر بداية الإستقلال إذ تم صناعة المدرسة بعيدا عن واقع المجتمع لأن القائمين على القطاع آنذاك فضلوا الإبقاء على النظام الموروث مع إجراء تعديلات على بعض الأمور التي لها علاقة بالسيادة الوطنية كاللغة و الدين

[16] - بنجامين ستورا، ترجمة صباح ممدوح كعدان، تاريخ الجزائر بعد الإستقلال 1962-1988، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص68.

[17] - هارلمبس وهولبورن، ترجمة حاتم حميد محسن، سوشيولوجيا الثقافة و الهوية، ط1،دار كيوان، دمشق، 2010، ص24.

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

و بعض دروس التاريخ، و قد رأى الباحثون أن الإصلاحات التي عرفتها المدرسة الجزائرية "قطاع التربية" منذ الإستقلال هي ثلاثة:

- مرحلة التبني و التوجيه: أي تبني النظام التربوي السائد منذ الفترة الإستعمارية مع توجيهه نحو أهداف معينة تتعلق بالسيادة الوطنية كالدين و اللغة و التاريخ و احترام القوانين الوطنية.
- مرحلة الإصلاح الجزئي: أين كان هناك تعريب لبعض المواد الإجتماعية و الأدبية و الصفوف الأولى في المرحلة الإبتدائية، و كانت هذه المرحلة تمهيد لصياغة نظام تربوي وطني.
- مرحلة الإصلاح الشامل: تميزت هذه الفترة بالأمرية رقم 35-76 المؤرخة في 16 أفريل 1976 و التي تنص على تنظيم التربية والتكوين بالجزائر، بحيث أصبح هناك إقرار لنظام التعليم الأساسي الذي يحل محل التعليم الإبتدائي و المتوسط منذ السنة الدراسية 1980 -1981 فأصبح إلزاميا لمدة تسع سنوات، كما أصبحت اللغة العربية لغة جميع المواد و التربية التكنولوجية مادة يوظف فيها التلميذ معارفه و يطورها، فحاولت هذه المرحلة أن تواكب التحولات الإقتصادية و الإجتماعية في البلد.

و بعد مرور العشرية السوداء التي دمرت البنى الداخلية للمجتمع الجزائري سارعت الحكومة مع وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم لتعديل و تحسين المنظومة التربوية في البلد، و التي كانت محل اتهام من بعض الأطراف بأنها هي التي كانت تقف وراء تلقين الجماعات الإسلامية بقيم الإسلام و العروبة، فأول ما تم وضعه هو تشكيل اللجنة الوطنية لإصلاح نظام التربية و التعليم CNRSE في شهر ماي 2000 تحت إشراف بن زاغو و التي كان فيها العديد من الأكاديميين و المثقفين و التي أسندت إليها ثلاث مهام كبرى و هي:

- إعادة النظر في الشكل العام للتأطير و خاصة التأطير التربوي على مستوى مؤسسات التعليم.
- معالجة إختلالات المنظومة التربوية قصد تطويرها و إعادة تنظيمها.
- إيجاد طرق لتطوير العملية البيداغوجية.

و نظرا للسجال الكبير الذي أفرزته العشرية السوداء على كل الأصعدة خاصة على مستوى الهوية فقد تم الإتفاق على تعديل الأمر رقم 35-76 المؤرخة في 16 أفريل 1976 الخاص بتنظيم التربية والتكوين بالجزائر بالأمر رقم 03/09 المؤرخ في 13 أوت 2003 و الذي ظهرت فيه عدة نقاط جديدة منها ما تعلق بالبعد الهوياتي و منها ما كان تنظيمي:

- تدريس اللغة الأمازيغية في المؤسسات التربوية بصفتها لغة وطنية.
- إعادة هيكلة التعليم الأساسي (5 سنوات في الإبتدائي + 4 سنوات في المتوسط).

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

- فتح المجال لظهور المدارس الخاصة.

ثم عقب تلك الفترة فترات تعززت فيها و اختلفت الممارسة السياسية تحت ظل التعددية، كما أصبح الخيار الإقتصادي للدولة واضحا نحو اقتصاد السوق و هو ما يستدعي إعداد الفرد للمرحلة المقبلة، لذلك و بعد خمسة سنوات صدر القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08/04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 و الذي يهدف إلى أن تساير المنظومة التربوية الجزائرية البيئة الخارجية و تستجيب للرهانات المتعددة و مختلف التحديات خاصة ما تعلق منها بالتوجه الإقتصادي للبلد، فظهرت مفاهيم كثيرة في المناهج الدراسية كالديمقراطية و الحرية، و ظهرت شعبة التسيير و اقتصاد و شعبة التقني رياضي و الرياضيات و اللغات الأجنبية على مستوى الثانويات لتحضير التلاميذ و إعدادهم للجامعة من أجل دمجهم وفق مخططات البلد الإقتصادية.

تلك الإصلاحات و مهما كانت تبدوا في ظاهرها حسنة إلا أنها هي أيضا لم تنجوا من انتقادات المجتمع لها، بحيث اتهمت إصلاحات بن زاغو بأنها تحاول ضرب المجتمع في هويته من خلال تغييب بعض مكوناته كالعربية و الإسلام في المنهاج الجديد، و لعل أول من انتقد هذه الإصلاحات هو الوزير الأسبق لقطاع التربية **محمد بن علي** الذي تحدث كم من مرة عبر وسائل الإعلام بكل أنواعها عن غياب الديمقراطية لأن هناك نية من طرف الجناح الفرانكفوني الذي يتحكم في القرار في البلد بأن يمرر ثقافته على المجتمع ككل، فبين وجود الديمقراطية أو غيابها خاصة و أنها حق للشعوب و إن كانت خالية من وسائل حمايتها فهي و العدم سواء لأنها ستظل متوقفة على سلطة الحاكم و خاضعة له[18]، و بغض النظر على نوعية الصراع القائم حول هذه الإصلاحات فإن الذي يهمنا هو موقع نقابات التربية من هذه الإصلاحات خاصة نقابات الأساتذة "الكناباست" و "الكلا"، فالأستاذ هو الفاعل في حقل التربية و عبره يتم تجسيد السياسات التربوية و ضخ الإيديولوجيا الحاكمة في عقول التلاميذ، و هو الذي وجد نفسه ينتقل بين نماذج بيداغوجية في فترة قصيرة جدا، من المقاربة بالمضامين و ما تحتويه من تقنيات إلى المقاربة بالأهداف و ما فيها من عيوب إلى المقاربة بالكفاءات و التي لا تزال تبحث عن موقعها في المدرسة الجزائرية، ليجد نفسه أيضا في علاقة مع المنهاج المدرسي الجديد الذي لا يرتبط لا بتكوينه و لا بقدراته المعرفية، إصلاحات سارعت إليها الوصاية بدون التحضير المسبق لها، فمثلا لاحظنا أنه في السنة الدراسية 2018-2019 و على مستوى المدرسة الإبتدائية تم صياغة كتاب مدرسي جديد للغة الفرنسية لتلاميذ الخامسة ابتدائي لكنه غير موجود في أرض الواقع، و وجدنا بأن أستاذ الفرنسية مطالب بتحميله من الآنترنت و

[18] - سليمان الرياشي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص131.

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

التدريس به و تكييف نصوصه مع الكتاب القديم ريثما يصبح متوفرا على مستوى كل المدارس، فمثل هذه الحالات و هي عديدة تعبر عن نقائص كبيرة جدا تجعلنا نتساءل عن موقع نقابات الأساتذة في مثل هذه الظروف و عن سبب سكوتها عن مضمون الإصلاحات.

فواقع قطاع التربية في الجزائر في ظل غلق معاهد التكوين هو واقع لا يستجيب لمتطلبات عملية إعداد المدرسة إعدادا يتماشى مع التطور الذي يشهده العالم ككل، فكيف يمكننا الحديث عن عصرنة قطاع التربية في ظل غلق معاهد التكوين التي لها دور القيام بعصرنة فكر الأستاذ و ربطه بمختلف التحولات و التغيرات التي يعرفها القطاع، فالمعاهد التربوية هي العنصر الأساسي لإعداد و تأهيل و تكوين المعلمين أكاديميا، مهنيا و ثقافيا[19]، و حتى عملية التكوين المستمر Formation permanente أثناء الخدمة هي عملية ضعيفة جدا إذا ما قورنت بحجم التغييرات التي ظهرت في المجتمع الجزائري و عدد الإصلاحات التي مست قطاع التربية مؤخرا، و لا ننسى بأن قطاع التربية أصبح يعاني اليوم من نقص فادح في الكفاءات نتيجة خروجها منه في إطار التقاعد المسبق، بحيث أصبحت تستبدل هذه الفئة سنويا بعشرات الآلاف من المتخرجين الجدد من الجامعات و الذي يتلقون تكوينا فقط في فترات العطل –الشتاء و الربيع- من طرف بعض إطارات التربية الذين تستنجد بهم مديريات التربية لسد العجز الحاصل نتيجة غلق معاهد التكوين.

و عليه، فالأستاذ النقابي في إطار الكناباست هو أيضا نتاج هذا الواقع و هو يدري جيدا ما يحصل في القطاع، فهو شاهد على سياسات الإصلاح التي تعتمدها المنظومة التربوية أكثر من غيره لأنه هو الذي يقوم بتنفيذها في الواقع، كما هو شاهد على سياسة التوظيف التي سمحت لمختلف الغرباء من دخول هذا القطاع، فقط لأن لهم شهادة جامعية أقر بها الوظيف العمومي لكن تكوينهم لا علاقة له بالتدريس أو بشغل منصب في قطاع التربية، كما أن الأستاذ النقابي على دراية بنوعية المطالب التي تعمل الكناباست على تحقيقها في ظل قطاع يشكوا جميع عماله من عدم جلاء و وضوح أهدافه، لأن هذا القطاع سيتحمل جميع الفاعلين فيه مسؤولية حصوله على المراتب الأخيرة عالميا، فهو القطاع الذي تعول عليه الدول بشكل كبير لأنه أخرج مجتمعات كثيرة من دوائر التخلف و التبعية الفكرية، ليبقى قطاع التربية في الجزائر تحت رحمة السياسي و إقصاء النقابي و غياب المجتمع المدني.

خاتمة:

[19] - بلحسين رحوي عباسية: النظام التعليمي الإبتدائي بين النظري و التطبيق، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع التربوي، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة السانيا، وهران، 2011-2012، ص360.

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

و من خلال هذه الدراسة يمكننا أن نقول بأن نقابة الكناباست لم تظهر كغيرها من النقابات المستقلة بسهولة نظرا للغموض الذي كان يكتنفها، خاصة و أن السلطة السياسية كانت تعول كثيرا على إحداث تغيير جذري في البرامج الدراسية و إنزال موجة من الإصلاحات على هذا القطاع الذي اتهموه كثيرا بأنه هو سبب محنة الجزائر في العشرية السوداء نظرا للقيم الدينية التي كانت المدرسة تعمل على ترسيخها في نفوس التلاميذ في فترة ما قبل التسعينات، لكن و نظرا لعدة متغيرات أهمها أن العشرية السوداء كانت كفيلة لوحدها في خلق فراغ عاطفي بين الإنسان و أخيه الإنسان و بين الإنسان و الأرض أحيانا، فقد أدى ذلك إلى خلق جيل جديد من الناس لا تهمهم سوى مصالحهم الضيقة و خاصة المادية منها بسبب الظروف الإقتصادية الصعبة التي عرفها الوطن، كما ساهمت سياسة إغلاق المعاهد التربوية إلى توجه وزارة التربية إلى سد الفراغ الموجود بين الأساتذة بخريجي الجامعات رغم اختلاف تكوينهم و شهاداتهم، و هو ما أحدث تفكيكا عميقا في النسيج الفكري و الإيديولوجي الذي جمع بين الأساتذة طيلة عقود من الزمن، فلم تعد المناهج و ا إصلاحات التربوية هي هدف هذا الجيل الجديد من الأساتذة بقدر ما أصبحت مطالبهم متعلقة أكثر بكل ما هو مادي من زيادة في الأجر و ترقية بمختلف أشكالها، كما ساهمت سياسة التقاعد المسبق في إفراغ هذه النقابة من إطاراتها الحقيقية لتجد هذه النقابة نفسها أمام واقع هشاشة المنخرطين فيها نظرا لضعف هويتهم النقابية، و أيضا أمام مشكل تحول قطاع التربية إلى مخبر للتجارب أفقد في نهاية الأمر جميع الفاعلين فيه دوافع الإبتكار L'innovation، فانتقلت بذلك أزمة قطاع التربية إلى كل التشكيلات و التنظيمات الناشطة فيه لأنه أصبح بحاجة إلى قرار سياسي حقيقي يرفع من شأنه أو على الأقل يرجع إليه المكانة التي كان يتمتع بها طيلة فترة سنوات السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي، فالنقابات المستقلة في قطاع التربية و على رأسها الكناباست موضوع الدراسة لن تتبوأ المكانة التي تستحقها في ظل التحالف الذي يربط الإتحاد العام للعمال الجزائريين بنظيره السياسي، و هو ما أثر و سيؤثر إن بقيت الأمور على حالها على كل مخرجات هذا القطاع، لأن الشراكة الحقيقية تبنى بين الشركاء الإجتماعيين الفعليين و تحت مراقبة السياسي و ليس بإقصاء الشركاء الإجتماعيين من طرف السياسي للإستحواذ على مكانهم بطرق غير أخلاقية من أجل تمرير سياسات و أجندات و إملاءات خارجية.

و يبقى على الكناباست من أجل تخطي مختلف العقبات أن تستثمر و بشكل حقيقي و فعلي في عنصر تكوين المنخرطين و توحيد الهدف للإرتقاء بقواعدها النضالية، حتى تتمكن من صنع جبهة عمالية حقيقية تفرض نفسها أمام كل المتغيرات السياسية و الإقتصادية للبلد، لأن الكناباست اليوم لا يمكنها

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

أن تعول على موظف لا يعرف حتى أبسط المواد التي تتعلق بحقوقه و واجباته التي يكفلها له قانون العمل، فكيف إذا تعلق الأمر بقانون العمل النقابي.

المراجع:

1- الكتب:

- بنجامين ستورا، ترجمة صباح ممدوح كعدان، تاريخ الجزائر بعد الإستقلال 1962-1988، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012.
- جون سكوت، خمسون عالما اجتماعيا أساسيا، ط1، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، ، بيروت، 2009.
- هارلمبس وهولبورن، ترجمة حاتم حميد محسن، سوشيولوجيا الثقافة و الهوية، ط1،دار كيوان، دمشق، 2010.
- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب،دمشق، 1999.
- محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر،
- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة و المجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

2- الدوريات:

- أحمد الأصغر و آخرون، علم اجتماع التنظيم و مشكلات العمل، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم علم الإجتماع، 2002-2003.

3- الرسائل والأطروحات الجامعية:

- بلحسين رحوي عباسية: النظام التعليمي الإبتدائي بين النظري و التطبيق، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع التربوي، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة السانيا، وهران،2011-2012.

المجلد: 11 / العدد: 03 / الشهر: فيفري / السنة: 2020 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

- بشير محمد، إشكالية الإنتقال الثقافي من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي في الجزائر، مذكرة دكتوراه في الثقافة الشعبية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية، جامعة تلمسان، 1999-2000.
- سليمة فيلالي، بنية الهوية الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2013-2014.

4- المواقع الإلكترونية:

- المجلس الوطني المستقل لمستخدمي التدريس للقطاع ثلاثي الأطوار للتربية: http://www.cnapeste.dz/.